جامعة محمد لمين دباغين سطيف ٢

كلية الحقوق و العلوم السياسية

بالتعاون مع

مخبر

" تطبيقات التكنولوجيات الحديثة على القانون " جامعة سطيف ٢

تنظم الملتقى الوطني حول:

القانون في مواجهة التحول الرقمي

تحديات انتشار الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات

الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د/ قشي الخير

"رئيس جامعة محمد لمين دباغين سطيف ٢"

المشرف على الملتقى

أ.د/ بن أعراب محمد

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيسة الملتقى

د. بهلول سميّة

يوم

25 أفـــريل 2024

soumia.bahloul@hotmail.com

00213549572963

00213672925299

ديباجة الملتقى

ارتبط التطور وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بداية ظهوره بتسهيل حياة الأفراد وخدمتهم. لنصل اليوم إلى مرحلة أصبح معها العالم يشبه القرية الرقمية التي لا يمكن معها الاستغناء عنها بسبب التطور السريع الذي يشهده المجتمع والذي تتسابق فيه الدول والمؤسسات وحتى الأفراد لتبني التكنولوجيا الحديثة وتطويرها واستغلالها. والتي زاد من أهميتها إعلان تكنولوجيا المعلومات والاتصال بداية بوادر الثورة الصناعية الثالثة في سبعينات القرن الماضي والتي انطلقت من تقديم عمليات الأتمتة والرجل الآلي. الأمر الذي ترتب عنه دخول العالم إلى حقبة جديدة تشكل التكنولوجيا واجهتها الرئيسية وتعتمد في عملها على الإلكترونيات والحواسيب والرجال الآليين لتتحول معها الانترنت إلى الفيصل الذي أعلن بداية عصر المعلومات الجديد في صورته الرقمية الالكترونية. فبعد أن أطلقت شبكة الانترنت الثورة الصناعية الثالثة والتي ساهمت خاصة خلال نهاية الألفية الثالثة في تغير العديد من معالم العالم المعروف سابقا. قامت تقنيات الذكاء الاصطناعي اليوم مقترنة بالبيانات الضخمة بالتهيئة لانطلاق الثورة الصناعية الرابعة مع بداية هذه الألفية والتي أصبحت تفرض هي الأخرى تغيّر التوازنات على الصعيد العالمي.

حيث تم الإعلان عن دخول العالم إلى حقبة الثورة الصناعية الرابعة بداية من سنة 2016. هذه التسمية التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس سويسرا على الحلقة الأخيرة من سلسلة الثورات الصناعية التي بدأت ملامحها بالظهور حاليا والتي يقصد بها "اندماج الأنظمة الرقمية والفيزيائية والبيولوجية على نحو من شأنه التأثير إيجابا على مستوى معيشة البشر". لنصبح اليوم أمام آلات ذكية يزداد تطورها ويتسع تدخلها في جميع ميادين الحياة لدرجة أصبح معها الروبوت يشارك الإنسان في جميع المهام اليومية من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا.

إن التحول الرقمي الذي يقف اليوم على أعتاب الذكاء الاصطناعي وحتمية التأليف بينه وبين البيانات الضخمة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير وتغيير جميع ملامح العالم كما كنا نعرفه سابقا. وإن كان يوفر الكثير من الإيجابيات التي من شأنها تسهيل حياة الإنسان وضمان جودتها بصورة غير معهودة سابقا. إلا أنه أصبح يطرح الكثير من الإشكاليات الخطيرة خاصة على الصعيد القانوني. والتي يتضح كل يوم أكثر من سابقه أنها تشكل تهديدا للحياة الخاصة للأفراد والاستقرار الأمني للدول والعدالة في مفهومها الواسع. الأمر الذي أصبح يفرض التعامل مع هذا التحول الرقمي بطريقة حذرة وبشيء من الوعي الذي يتسع ليشمل جميع أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي بقطاعيه العام والخاص دون إغفال الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. خاصة بعدما كشف المنتدى الاقتصادي العالمي أن التطور الهائل في مجالي الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو سيؤثران كثيرا على سوق العمل في العالم وسيترتب عنهما تهميش الكثير من قطاعات العمل على حساب قطاعات أخرى الأمر ما سيؤدي إلى ظهور وظائف جديدة بشروط ومواصفات لم نشهدها من قبل. كل هذا في غياب إطار قانوني واضح وشامل يعالج مختلف الثغرات والإشكاليات القانونية التي لا تزال تطرحها مخلفات الثورة الصناعية الثالثة في جميع المجالات الاقتصادية. الإدارية. التجارية وحتى الفكرية.

من هذا المنطلق وعلى اعتبار أن تكنولوجيا الإعلام والاتصـال لا تتوقف عن التقدم والتطور من جهة، وأن أغلب القوانين في العالم أصـبحت متأخرة وحتى عاجزة عن تغطية الكثير من المستجدات التي تطرحها ثورة التحول الرقمي التي لا تتوقف عن التطور بوتيرة جد سريعة لا تتناسب مع الوتيرة المعتادة للتعديلات القانونية، فإن هذا الأمر أصبح يفرض العمل على ضبط الإطار القانوني واستحداث نصوص تشريعية وتنظيمية تتماشى والتوجه الدولي للتطور التكنولوجي. والحرص على تناسب تعديل النصوص القانونية مع وتيرة التحولات الرقمية تجنبا لأي فراغ قانوني مع ما يرتبط به من تهديد أمني. خاصـة وأن التهديدات الأمنية الرقمية التي يطرحها الذكاء الاصـطناعي أصـبحت تشـكل أكبر التحديات التي تواجهها الدول، ناهيك عن المخاطر الرقمية التي ترتبط مباشـرة بالجرائم السـيبرانية التي تتميز بالطابع الدولي ولا تؤثر فيها الحدود ولا قوانين الدول. الأمر الذي أصـبح يسـتوجب العمل على استحداث أنظمة أمنية ذكية ووضع تشريعات تتناسب مع التقنيات الحديثة وتتماشى مع التطور السريع لهذه التقنيات التكنولوجية. بل وحتى الانتقال إلى ضرورة استغلال هذه التقنيات في المجال الأمني من خلال اسـتغلال تكنولوجيا الذكاء الاصـطناعي ومختلف برامج التحول الرقمي ضـمن الأنظمة الأمنية لمكافحة الهجمات الرقمية والوقاية من الجرائم السيبرانية، وتوفير الأمن الرقمي، خاصة بعد ثبوت مساهمة إنتشار فيروس كورونا في تسريع وتيرة التحول الرقمي والأتمتة، حيث اعتادت فئة كبيرة من الأشخاص عبر العالم التعامل عن بعد سواء موظفين أو طالبي خدمة إلى جانب انتشار أساطيل من الروبوتات التي تعمل وفق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

إشكاليّة الملتقى

انطلاقا من كون القانون هو الأساس الذي تستقيم به الدول وتتحقق به العدالة ويفرض به الأمن، ونزولا عند ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية السارية والتي أصبحت قاصرة عن معالجة وتغطية الكثير من الإشكاليات التي يطرحها التحول الرقمي، خاصة تلك المتعلقة بانتشار الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات وما يترتب عنهما من تهديد لأمن الدول ومؤسساتها تأتي فكرة هذا الملتقى الذي ينطلق للبحث في موضوع القانون في مواجهة التحول الرقمي بالتركيز خاصة على التحديات التي يطرحها انتشار الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، من إشكالية رئيسية مفادها: ماهي أهم الأطر القانونية الواجب استحداثها لمواكبة التحول الرقمي بما يساهم في تحقيق الأمن الرقمي في ظل انتشار الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات؟

والتي سنجيب من خلالها على مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1-بعد عجز القانون عن تغطية الكثير من مبادئ التحول الرقمي المصاحبة للثورة الصناعية الثالثة، هل سينجح في مواكبة الوتيرة السريعة التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة؟

2-ما هي أهم المخاطر والإشكاليات التي يطرحها انتشار الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات في المجال القانوني؟

3-هل يستطيع الذكاء الاصطناعي بصورته الحالية منافسة العقل البشري وتشكيل تهديد لحياة الأفراد واستقرارهم علاوة على التهديدات التي يطرحها في المجال الأمني؟

4-ما هي المبادئ القانونية التي يتوجب مراجعتها وإعادة النظر فيها حتى ترتقي القاعدة القانونية التقليدية لمواكبة التطور الهائل والسريع الذي يفرضه التحول الرقمي وتهديداته؟

أهميّة الملتقى وأهدافه

يحتل موضـــوع التأطير القانوني للتحول الرقمي وتحديات القانون في مواجهة الذكاء الاصـــطناعي وتكنولوجيا المعلومات أهمية كبرى في وقتنا الراهن. بل إنه يأتي على رأس اهتمامات الدول والأفراد لما أصـــبح يطرحه هذا الموضـــوع من إشـــكاليات كبرى في الواقع يعود ســـببها الرئيســـي لغياب شـــبه كلي للنصـــوص القانونية الناظمة لأســـس ومبادئ التحول الرقمي واستغلال الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية للأفراد. الأمر الذي يستوجب معه وانطلاقا من الاشكالية الرئيسية للمؤتمر العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1-بيان دور التحول الرقمي في حياة الأفراد وأنظمة الدول، وتأثيره على المبادئ التقليدية للنصـــوص القانونية. والوقوف على اخر التطورات التي يطرحها على مســـتوى القطاعين العام والخاص في الدولة.

2-توضـــيح التطورات التي حدثت في الناظم البيئي الرقمي الإلكتروني منذ ظهور وانتشـــار فيروس كورونا (كوفيد 19) خاصـــة وأن الجائحة خلقت تحديات جديدة وأثرت في الفضـــاء الإلكتروني بشكل واضح.

3-محاولة حصر المخاطر التي يطرحها انتشار الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات وبيان دور القانون في ضبطها والحد من مخاطرها.

4-المساهمة في وضع مقترحات للمساعدة على استحداث نصوص قانونية لتنظيم استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة وحماية ملكية البيانات وبيان كيفية استخدامها.

5-الوقوف على إشكالية المسؤولية القانونية. وتحديد الأشخاص والجهات المسؤولة في حال انتهاك برامج وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي للقانون وتهديد أمن الأفراد والدول.

6-البحث في إشكالية المخاطر السيبرانية وجزئيات الجرائم السيبرانية خاصة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، ووضع قاعدة للأمن الرقمي ومحددات حمايته.

محـاور الملتـقى

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للتحول الرقمي وانتشار التكنولوجيا

(المفاهيم المرتبطة بالتحول الرقمي، الإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، الأعمال والمعاملات الإلكترونية، تكنولوجيا النانو، الذكاء الاصطناعي...)

المحور الثاني: الضوابط القانونية للتحول الرقمي وانتشار التكنولوجيا

(البرامج الحكومية والنصوص القانونية المستحدثة في مجال التحول الرقمي، برامج الحكومات الإلكترونية، قوانين الأعمال والمعاملات الإلكترونية، العدالة الرقمية، التقاضي الالكتروني...)

المحور الثالث: التحديات الأمنية للتحول الرقمي وانتشار التكنولوجيا

(الجرائم السيبرانية، الأمن الرقمي، المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي والروبوت، الحماية القانونية للدول والافراد من المخاطر الرقمية لما بعد كورونا...)

الهيئات العلمية والتنظيمية للملتقى

رئيسة اللجنة العلميّة

د. قلولـيليـا

أعضاء اللّجنة العلميّة للملتقى

(من داخل الجامعة)

أد. بودوخة إبراهيم (شريعة وقانون)	أد. كمال عبد الوهاب (قانون عام)	أد. بن أعراب محمد (قانون عام)
أد. بن ورزق هشام (قانون عام)	أد. كوسة عمار (قانون عام)	أد. روابح فريد (قانون عام)
أد. بلعيساوي الطاهر (قانون خاص)	أد. باطلي غنية (قانون خاص)	أد. بوجلال صلاح الدين (قانون عام)
أد. ثوابتي إيمان ريمة سرور (قانون عام)	أد. صفو نرجس (قانون عام)	أد. خلاف وردة (قانون عام)
د. خرموش اسمهان (قانون عام)	د. شاكري سمية (قانون عام)	د. برارمة صبرينة (قانون عام)
د. بشير الشريف شمس الدين (قانون عام)	د. لعقابي سميحة (قانون عام)	د. قارس بوبكر (قانون خاص)
د. قرماش كاتية (قانون عام)	د. رمازنية سفيان (قانون خاص)	د. صلاب سيد علي (قانون عام)
د. بوقندول سعيدة (قانون عام)	د. وداعي عزالدين (قانون عام)	د. مهني وردة (قانون عام)
د. مشري سلمى (قانون عام)	د. بلهامل فوزية (قانون عام)	د. سقني فاكية (قانون عام)
د. قرقور نبيل (قانون عام)	د. كوسام أمينة (قانون عام)	د. زروق نوال (قانون خاص)
د. ذوادي عادل (قانون عام)	د. منصوري رؤوف (قانون عام)	د. بوصبع ريمة (قانون عام)
د. ذيب زكريا (قانون خاص)	د. بلبول زكية (قانون عام)	د. بلهامل محمد عبد الفتاح (قانون عام)
د. جبابلة عمار (قانون عام)	د. مخلوفي خضرة (قانون عام)	د. واسع حورية (قانون عام)
د. بورزام رمزي (قانون خاص)	د. لعلاونة سليمان (قانون عام)	د. غزو إبراهيم (قانون عام)

رئيسة اللجنة التنظيمية

د. بوصبع ريمة

أعضاء اللجنة التنظيمية

د. قلوليليا. أ. سعدون نورالدين، أ. خباية أميرة، أ. بوختوف أسماء. أ. سعدون رضا. أ. شطايبي سمير. أ. برباش العيد. أ. زواوي صالح. أ. زحاف مريم. أ. بوصباط أمال. أ. ميمونة المولود.

المنسق العام للملتقى

د. حمدي العيدون

شروط المشاركة	استمارة المشاركة
-الا تكون المداخلة قد نشرت في مجلة أوسبق المشاركة بها في ملتقى. -الا تتعدى صفحات المداخلة 20 صفحة ولا تقل عن 15 صفحات. -أن ترفق بملخصين أحدهما باللغة العربية والاخر بلغة أجنبية. - تكتب المداخلة بخط Sakkal Majalla حجم 16 باللغة العربية وباللغة الأجنبية Times New Roman (Titres CS) حجم 14 مع ضرورة ادراج الهوامش بطريقة آلية في نهاية المداخلة. -يتوجب تعديل المداخلات المقررة للنشروفق الملاحظات المسجلة. -يجب إدراج رقم الهاتف والبريد الإلكتروني.	-الاسم واللقب: ..... -الرتبة العلمية: ..... -مؤسسة الانتماء: ..... -البريد الإلكتروني: ..... -رقم الهاتف: ..... -محور المداخلة: ..... -عنوان المداخلة: .....

ترسل المداخلات إلى البريد الإلكتروني soumia.bahloul@hotmail.com

سيتم نشر المداخلات المحكمة والمتميزة في منشور علمي خاص.

مواعيد مهمة

آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة: 18 أفريل 2024

تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: 20 أفريل 2024

تاريخ انعقاد الملتقى: 25 أفريل 2024